٧٠،٠٠٠ ــ ١٠٠،٠٠٠ لم يزد عدد العرب عن ٥٠،٠٠٠(١٣). ولم يكن العرب يستخدمون على نطاق واسع سوى في المشاريع الكبيرة التي يملكها الاجانب (شركة كهرباء فلسطين ، وشركة بوتاس فلسطين واسمنت نيشر) والتي أقيمت في فلسطين بهدف الربح التجاري وليس لاسباب خيرية .

وكانت اليد العاملة اليهودية اغلى من العربية ، لان الوكالات الصهيونية قصدت خلق وطن قومي لليهود في فلسطين يتمتع بمستوى من الحياة يناظر ذلك السائد في دول اوروبا الصناعية . وبالنتيجة كان العمال اليهود يعوضون اجورا اعلى من اجور العمال العرب في المهنة نفسها . وقد ظهر من احدى الدراسات ان معدل اجور العمال الصناعيين اليهود اعلى بنسبة ١٤٥٪ منه للعمال الصناعيين العرب . وبالمقارنة مع اوروبا ، كانت اجور اليهود اقل مما هي في معظم البلدان المتقدمة (مثل بريطانيا العظمى ، والسويد) ولكنها اعلى مما هي في البلدان الاقل تقدما (مثل بولندا وبلغاريا)(١٤).

من جهة اخرى ، كانت الصناعة اليهودية محظوظة في تلقيها سيلا متواصلا من العمال المهرة خلال الانتداب . ففي الفترة ما بين ١٩٢٢ ــ ١٩٣٣ كان ١٨٪ من المهاجرين اليهود قد سبق لهم ان حصلوا على خبرة صناعية (١٥)، وقد ارتفعت النسبة بلا شك مع تزايد موجة الهجرة من المانيا في اواخر الثلاثينات . وكانت الجوارب ، والحقائب ، الجلدية ، والاسنان الاصطناعية ، ثلاث صناعات جديدة انشأها المهاجرون اليهود المهرة . بيد ان المهاجرين من ذوي المهارات الصناعية لم يستمروا عادة في مزاولة المهن التي تلقوا تدريبهم فيها . فقد اظهرت احدى الدراسات أن ٥٤٪ من المهاجرين الذين كانت لهم خبرة صناعية سابقة لجأوا الى مهنة جديدة عند وصولهم الى فلسطين ، وان ٦٤٪ من العمال اليهود الصناعيين في فلسطين قد تلقوا تدريبهم المهني في البلاد(١٦). وبالنظر الى ان الاقتصاد اليهودي في فلسطين كان بالدرجة الاولى زراعيا وان الصناعة الحديثة لا تتطلب سوى قلة من العمال المهرة لادارة نشاطات الكثرة من العمال غير المهرة نسبيا ، فان السيل الضخم من العمال المهرة الصناعيين الى فلسطين كان الى درجة ما شيئا **غير ضروري** .

٣ــ **الاسواق:** يعتمد الانتاج الصناعي الحديث على وفورات الحجم Economies of Scale المتأتية من انتاج السوق ذي النطاق الواسع . وفلسطين بعدد مستهلكيها البالغ ٧٥٠،٠٠٠ في عام ١٩٢٢ كانت تفتقر الى سوق محلية كبيرة . وكانت سوق الصناعة اليهودية اصغر حتى من ذلك ، اذ انها كانت تكاد تكون مقصورة على سكان فلسطين اليهود . ففي عام ١٩٣٥ لم يشتر العرب الذين كانوا يشكلون ٧٠٪ من السكان سوى ١٠٪ من الانتاج الصناعي اليهودي(١٧). ومع ان « الوطن القومي » كان السوق الاسرع نموا في العالم حيث قفز من ٨٣،٠٠٠ مستهلك عام ١٩٢٢ الى ٤٥٥،٠٠٠ عام ١٩٣٩ ، لم يكن يعتبر سوقا ذا نطاق واسع حتى في نهاية الفترة .

وقد عكست بنية الصناعة اليهودية صغر السوق التي كانت تقوم على خدمتها . فكانت معظم المؤسسات الصناعية اليهودية صغيرة للغاية اذا ما قورنت بمثيلاتها في البلدان الصناعية . ففي عام ١٩٣٠ كان عدد المصانع التي توظف اكثر من ٥٠ شخصا ٢٠ مصنعا فقط(١٨). وفي عام ١٩٣٧ كان معدل عدد الموظفين في المؤسسة الصناعية اليهودية ١٣٠٣ موظفين فقط(١٩). ان مؤسسات على هذا النطاق لا تكاد تعتبر «صناعة» بالمعنى الحديث للكلمة .

غالبا ما كانت المشاريع اليهودية الكبيرة تعاني الصعوبات بسبب مبيعاتها غير الكافية. فقد كتب اقتصادي يهودي عام ١٩٣٧ ان « بعض هذه المصانع وصل الى حجم عملياته